أثر السياسات الضريبية على قرارات الاستثمار المحلي
دراسة حالة على المستثمرين في القطاع الصناعي بمحافظة بغداد

The Impact of Tax Policies on Local Investment Decisions: A Case Study of Investors in the Industrial Sector in Baghdad Governorate

مريم صالح حسن
جامعة التقنية الوسطى الكلية التقنية الهندسية بغداد
mareim.salih@mtu.edu.iq

تاريخ تقديم البحث : 2025/03/10
تاريخ قبول النشر : 2025/04/29

الملخص:

تعد السياسة الضريبية أحد الأدوات الفعالة التي تستخدمها الدول بهدف تشجيع الاستثمار على المستوى المحلي، حيث تقدم الاطار التي يتعين على المستثمرين، فلذلك هدف البحث لتسليط الضوء حول أثر السياسات الضريبية على قرارات الاستثمار المحلي لدى المستثمرين في القطاع الصناعي بمحافظة بغداد، يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى المنهج الميداني ، وذلك لتحقيق فهم شامل لأثر السياسات الضريبية على قرارات الاستثمار المحلي في القطاع الصناعي بمحافظة بغداد، وتوصل البحث وجود مستوى متوسط للسياسات الضريبية بقيمة 3.21 وانحراف معياري 0.89 ووجود مستوى متوسط لكلا من (معدلات الضرائب المفروضة، الحوافز الضريبية، وضوح السياسات الضريبية) وجود أثر عكسي ذي دلالة إحصائية لمعدلات الضريبة المفروضة على قرارات الاستثمار لدى المستثمرين في القطاع الصناعي بمحافظة بغداد عند 0.05 وتبين أن كلما ازداد مستوى معدلات الضرائب المفروضة بمقدار 1 % انخفض مستوى قرارات المستثمرين في القطاع الصناعي بمحافظة بغداد بمقدار 0.675% ، ونوصي من خلال البحث بضرورة العمل على تعديل السياسة الضريبية بما يتفق مع ظروف المستثمرين في القطاع الصناعي.

الكلمات المفتاحية: السياسات الضريبية – قرارات الاستثمار– المستثمرين – القطاع الصناعي.

Abstract:

Tax policy is one of the effective tools used by countries to encourage investment at the local level, providing a framework for investors. Therefore, the aim of this research is to shed light on the impact of tax policies on local investment decisions by investors in the industrial sector in Baghdad Governorate. This research relies on a descriptive and analytical approach, in addition to a field approach This is to achieve a comprehensive understanding of the impact of tax policies on local investment decisions in the industrial sector in Baghdad Governorate. The research found that there is an average level of tax policies with a value of 3.21 and a standard deviation of 0.89, and an average level for each of (imposed tax rates, tax incentives, and clarity of tax policies There is a statistically significant inverse effect of the tax rates imposed on the investment decisions of investors in the industrial sector in Baghdad Governorate at 0.05. It was found that every time the level of tax rates imposed increased by 1%, the level of investors' decisions in the industrial sector in Baghdad Governorate decreased by 0.675% Through this research, we recommend amending the tax structure to better suit the circumstances of investors in the industrial sector.

Keywords: Tax policies - Investment decisions - Investors - Industrial sector.

المقدمة.

تُعد السياسات الضريبية من الأدوات الاقتصادية الأساسية التي تعتمد عليها الحكومات لتنظيم الاقتصاد المحلي وتحقيق التنمية المستدامة. في بيئة اقتصادية معقدة التي تشهدها البيئات الاقتصادية والمحلية عموماً، فهي تمثل الإطار القانوني والمالي الذي يحدد حجم الضرائب التي يتعين على المستثمرين دفعها، بالإضافة إلى الحوافز والإعفاءات التي يمكن أن تؤثر على جذب الاستثمار في السوق المحلي. وفي ظل ما تشكله السياسة الضريبية من آلية فاعلة لجمع الموارد المالية التي تحتاجها الحكومة لتمويل المشاريع والخدمات العامة، مثل البنية التحتية، الصحة، والتعليم، مما يدعم تحسين مستوى المعيشة للمواطنين. ومن خلال فرض سياسات ضريبية منظمة، تستطيع الدولة ضبط حركة السوق، توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي ترغب في تطويرها، وتحقيق التنويع الاقتصادي بما يتماشى مع رؤيتها وأهدافها الوطنية، مما يجعل من الضروري تبني سياسات ضريبية تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز القطاعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة. فإذا وضعت هذه السياسات بشكل عادل وشفاف، يمكن أن تسهم في تحفيز نمو الاقتصاد المحلي، والحد من الفساد، وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية. لذلك، يكتسب فهم أثر السياسات الضريبية على قرارات الاستثمار المحلي في بغداد أهمية بالغة، حيث يسعى هذا البحث إلى دراسة كيفية تأثير هذه السياسات على توجهات المستثمرين المحليين، ومدى فاعليتها في دعم بيئة استثمارية جاذبة ومستقرة، تسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في العاصمة بغداد.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للبحث.

أولاً: مشكلة البحث.

يُعد القطاع الصناعي العراقي من القطاعات الحيوية التي تسعى الدولة إلى تنميتها وتنويع مصادر الدخل من خلالها، خاصة في ظل الاعتماد الكبير للاقتصاد العراقي على قطاع النفط وتأثره بتقلبات الأسعار العالمية(بللعما،2018، ص1). ومن هذا المنطلق، بات من الضروري توجيه السياسات العامة للدولة، وعلى رأسها السياسة الضريبية، نحو تحقيق التوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية ودعم المستثمرين المحليين في القطاع الصناعي. تهدف هذه السياسات إلى خلق بيئة استثمارية محفزة، تقلل من العبء الضريبي على المستثمرين، وتوفر الحوافز التي تشجع على ضخ المزيد من رؤوس الأموال في المشاريع الصناعية، مما يساهم في تحسين أداء الاقتصاد المحلي وتعزيز دوره في التنمية الشاملة. وفي هذا الصدد تتمثل إشكالية البحث في مدى تأثير مكونات السياسات الضريبية (مثل معدلات الضريبة، الحوافز الضريبية المستدامة، الإعفاءات، آليات التحصيل) على قرارات المستثمرين في القطاع الصناعي المحلي بمحافظة بغداد، ومدى قدرة هذه السياسات على خلق بيئة استثمارية جاذبة ومستقرة في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة."

ثانياً: تساؤلات البحث.

السؤال الرئيسي: ما هو تأثير معدل ضريبة الدخل على الشركات والإعفاءات الضريبية على قرارات التوسع والاستثمار الجديد في القطاع الصناعي في العراق؟

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

1. **ما** هو تأثير معدلات الضرائب المفروضة على قرارات الاستثمار الصناعي المحلي؟
2. ما هو تأثير الحوافز الضريبية (مثل الإعفاءات والتخفيضات) على قرارات المستثمرين في توسيع استثماراتهم في القطاع الصناعي؟
3. ما هي العلاقة بين وضوح السياسات الضريبية وقرارات الاستثمار المحلي؟

ثالثاً: فرضيات البحث.

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات الضريبية وقرارات الاستثمار لدى المستثمرين في القطاع الصناعي العراقي.

الفرضيات الفرعية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات الضرائب المفروضة وقرارات المستثمرين في القطاع الصناعي.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوافز الضريبية (مثل الإعفاءات والتخفيضات) وقرارات المستثمرين في القطاع الصناعي
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين شفافية السياسات الضريبية وقرارات المستثمرين في القطاع الصناعي.

رابعاً: هدف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء حول أثر السياسات الضريبية على قرارات الاستثمار المحلي لدى المستثمرين في القطاع الصناعي العراقي، وحتى يتحقق هذا الهدف يسعى البحث للتعرف على:

1. دراسة تأثير معدلات الضرائب المفروضة على قرارات الاستثمارات الصناعية المحلية.
2. تحديد مدى تأثير الحوافز الضريبية، مثل الإعفاءات الجزئية والتخفيضات، على قرارات المستثمرين في توسيع استثماراتهم الصناعية.
3. مدي استكشاف العلاقة بين وضوح السياسات الضريبية وقرارات الاستثمار المحلي.

خامساً: أهمية البحث.

تُستخدم الضرائب كأداة فاعلة لتوجيه الاقتصاد القومي نحو تحقيق أهداف الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. إذ لم تعد الضرائب مجرد مصدر للإيرادات العامة، بل أصبحت أحد الأدوات الإستراتيجية الذي تساهم في إعادة هيكلة الاقتصاد وتعزيز التنمية المستدامة (الحسون، 2013، ص39). ونظرًا للدور الحيوي الذي يقوم به النظام الضريبي في تحقيق الأهداف التنموية على مستوى كافة قطاعات الدولة، تتجلى أهمية هذا البحث في دراسة أثر السياسات الضريبية على قرارات الاستثمار المحلي، فمن خلال فهم هذا الأثر يمكن تقديم توصيات عملية تهدف إلى تحسين البيئة الاستثمارية، وتحفيز المستثمرين المحليين على توجيه رؤوس الأموال، بما يسهم في تنويع الاقتصاد وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، كما تكمن أهميته في تسليط الضوء على كيفية تصميم وتنفيذ السياسات الضريبية بما يتوافق مع تطلعات المستثمرين المحليين، ويحقق التوازن بين تعزيز إيرادات الدولة ودعم التنمية الاقتصادية، مما يعزز القدرة التنافسية للقطاع الصناعي المحلي ويُسهم في دفع عجلة التنمية الوطنية.

سادساً: منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي ، بالإضافة إلى المنهج الميداني ، وذلك لتحقيق فهم شامل لأثر السياسات الضريبية على قرارات الاستثمار المحلي في القطاع الصناعي العراقي.

سابعاً: مصطلحات البحث.

مفهوم السياسات الضريبية. تُعرف السياسة الضريبية بأنها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تخططها وتنفذها الدولة من خلال نظامها الضريبي، بهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ومالية مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة، للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع وتشمل هذه السياسة تحديد أنواع الضرائب، ومعدلاتها، وآليات تحصيلها. (عبد العال، 2021، ص 514)

مفهوم الاعفاءات الضريبية: هي الدخول الخاضعة للضريبة والتي للضريبة استثناها المشرع الضريبة كلياً أو جزئياً ليس باعتبارها تكاليف انتاج الدخل وإنما لاعتبارات أخرى".(قطاوي، 2017، ص 19)

مفهوم الحوافز الضريبية: تمثل الحوافز الضريبية أحدى أدوات السياسة المالية للدولة، التي تستخدمها لتشجيع الاستثمارات، والتأثير على توجيهها بالشكل الذي يتفق مع السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة". (إسماعيل وآدم وأخرون، 2025،ص 211)

مفهوم الاستثمار المحلي هوا الاستثمار الذي يقوم بإدارته والحصول على أرباحه مستثمرون محليون يحملون جنسية البلد المحتضن لتلك الاستثمارات، ويستوى في ذلك أن يكون المنفذ له القطاع العام والخاص". (السنطاوي، 2021، ص3)

مفهوم القطاع الصناعي : يعتبر القطاع الصناعي أحد هم القطاعات ا لإنتاجية في الاقتصاد، اعتباره المرآة التي تعكس تقدم تخلف البلد، وكذلك لأهمية الترابط الخلفي والأمامي مع مختلف القطاعات الإنتاجية الأخرى". (دعمي، 2024،ص23)

ثامناً: الدراسات السابقة:

دراسة (إبراهيم كاظم موحان الخيكاني، 2025) بعنوان دور السياسة الضريبية في التنويع الاقتصادي في العراق، يهدف البحث لبيان واقع السياسة الضريبية في العراق، بالإضافة لقياس وتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة الضريبية وتحقيق التنويع الاقتصادي في العراق، ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال المنهج الاستقرائي، وتوصلت الدراسة أن السياسة الضريبية في العراق تمتاز بكثرة الإعفاءات والسماحات، لأسباب مختلفة سياسة واقتصادية واجتماعية، وصممت لأغراض مختلفة منها التشجيع على تنويع القطاعات الاقتصادية أو تخفيض العبء الضريبي، مما انعكس دورها في توفير الموارد المالية للدولة, ولذلك توصى الدراسة بضرورة إعادة بناء هيكل النظام الضريبي في العراق وتشريع قوانين تستهدف تنويع الاقتصاد العراقي، وتبسيط الإجراءات الضريبية لجعلها أكثر وضوحاً للمستثمرين".

تناولت دراسة (راتبة أركان حسن علي وعلي عباس كريم، 2025) اصلاح السياسات الضريبية وتأثيرها في استقطاب الاستثمار الأجنبي، هدف البحث لبيان العلاقة بين سياسات الإصلاح الضريبي والاستثمار الأجنبي، واعتمدت الدراسة على المنهج التطبيقي، وتوصلت الدراسة أن الإصلاحات الضريبية تؤدي إلى تحسين بيئة الأعمال في العراق، مما يجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، كما أن تسهيل الإجراءات المتعلقة بالضرائب يمكن أن يشجع الشركات الأجنبية على الدخول للسوق العراقية، كما توصى الدراسة بضرورة تخفيض معدلات الضرائب على الشركات لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

قدمت دراسة الشجيري (2024) دراسة تحليلية وتطبيقية بعنوان "تقييم دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة – دراسة تحليلية وتطبيقية على العراق ، ركزت الدراسة على تقييم فعالية الحوافز الضريبية المقدمة للمستثمرين الأجانب في العراق، من خلال تحليل التشريعات والسياسات الضريبية السائدة، ومدى تأثيرها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واعتمدت الدراسة في معالجة هذا الموضوع على المنهج النظري والمنهج التحليلي، وقد خلصت الدراسة إلى أن الحوافز الضريبية تُعد من العوامل المؤثرة في اتخاذ قرارات الاستثمار، ولذلك فيمكن أن يكون للحوافز الضريبية آثار إيجابية في جذب لاستثمارات، وخصوصاً الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال منحها العديد من الحوافز الضريبية.

تناولت دراسة (محمود علي أحمد العرقوبي، 2024) دور السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية والصين وسنغافورة، هدفت الدراسة للتعرف على دور السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة أن السياسة الضريبية تلعب دوراً محورياً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الولايات المتحدة والصين وسنغافورة، رغم اختلاف نهج كل دولة، كما ترى الدراسة أن الحوافز الضريبية في الصين لم تقتصر على المناطق الاقتصادية الخاصة، بل امتدت لتشمل القطاعات الاستراتيجية مثل التكنولوجيا والبحث والتطوير، تم تبسيط إجراءات الضرائب وتحسين النظام الضريبي يجعل البلد اكثر جاذبية للمستثمرين، استخدام الحوافز الضريبية لتوجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمناطقة الذاتية او الأقل في تنمية في الدولة.

دراسة نور الدين يوسفي (2016) بعنوان "أثر السياسة الضريبية على الاستثمار" تناولت الدراسة تحليلاً معمقًا لكيفية تأثير السياسات الضريبية على قرارات المستثمرين، أبرزت الدراسة أن السياسات الضريبية تمثل أحد العوامل الأساسية التي تؤثر في توجهات المستثمرين، حيث يمكن أن تؤدي الضرائب المرتفعة أو الإجراءات الضريبية المعقدة إلى تراجع مستوى الاستثمار، في حين أن تقديم الحوافز والإعفاءات الضريبية يسهم في تحفيز المستثمرين وزيادة تدفق رؤوس الأموال إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة. وتؤكد الدراسة على ضرورة تحقيق التوازن بين تحصيل إيرادات الدولة وضمان بيئة استثمارية جاذبة ومستقرة.

من خلال عرض للدراسات السابقة تبين مدى الاهتمام من الباحثين والأكاديميين بموضوع السياسة الضريبية وأثرها على الاستثمار من زوايا مختلفة، مما أسهم في بناء قاعدة معرفية مهمة حول هذا المجال الحيوي. فقد قدمت دراسة الشجيري (2024) تحليلاً معمقًا لفاعلية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق، وخلصت إلى أن هذه الحوافز تعد عاملاً مؤثرًا في قرارات المستثمرين، خاصة إذا كانت التشريعات واضحة والسياسات مستقرة، وأكدت أهمية الحوافز الضريبية كأداة تحفيزية، لكنها أشارت أيضًا إلى أن نجاحها مرتبط بعدة عوامل خارجية مثل استقرار السياسات والبيئة الاستثمارية، وهو ما يمثل تحديًا في البيئة العراقية. وفي سياق متصل، أظهرت دراسة نور الدين يوسفي (2016) كيف أن السياسات الضريبية تؤثر بشكل مباشر على توجهات المستثمرين، حيث يمكن للضرائب المرتفعة أو التعقيدات الضريبية أن تقلل من جاذبية الاستثمار، في حين تسهم الحوافز والإعفاءات الضريبية في تعزيز تدفق رؤوس الأموال، ورغم النتائج الإيجابية التي أشارت إلى أن توظيف السياسة الضريبية بشكل مدروس يمكن أن يحفز النشاط الاقتصادي، إلا أن الدراسة أكدت على وجود قصور في فاعلية السياسة الضريبية في تعبئة المدخرات، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم بسبب الفوائض في الطلب على حساب المعروض. يتميز البحث الحالي بعنوان "أثر السياسات الضريبية على قرارات الاستثمار المحلي: دراسة حالة على المستثمرين في القطاع الصناعي بمحافظة بغداد "بالتركيز التفصيلي على بيئة استثمارية محلية محددة، وهي محافظة بغداد، مع تحليل مباشر لتأثير السياسات الضريبية على المستثمرين في القطاع الصناعي. هذا التوجه المحلي يتيح فهمًا أعمق ودقيقًا للسياق الخاص بالعراق، حيث تختلف ديناميكيات الاستثمار المحلي عن الاستثمارات الأجنبية، كما أنه يعكس واقع التحديات والفرص التي تواجه المستثمرين المحليين في قطاع حيوي كالصناعة. إضافة إلى ذلك، تهدف الدراسة إلى تقديم توصيات عملية تستند إلى تحليل ميداني، مما يجعلها تساهم بشكل مباشر في تحسين بيئة الاستثمار ودعم صنع القرار الاقتصادي في العراق

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث.

السياسة الضريبية المتبعة في أي دولة لابد أن تتبع مجموعة من المحددات بهدف الوصول لجو ملائم من أجل تحسين بيئة الاستثمار، وجذب الاستثمار، فلذلك تسعى الدول بتوجيه سياساتها المختلفة نحو تحقيق أهداف الاستثمار. ومن بين هذه السياسات توجيه السياسة الضريبة بما يضمن تحقيق التوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية وتحقيق الأهداف العامة للدولة (بللعما، 2018، ص1)

1/2 مفهوم السياسات الضريبية وأهدافها.

تقوم الدول بالاعتماد على السياسة الضريبية على اعتبار أنها تمثل أهم الأدوات الاقتصادية في تحقيق أهدافها التنموية، لما لها من دور فعال في جذب أو طرد الاستثمارات الوطنية والأجنبية على حد سواء. فلا يمكن اعتبار الضريبة وسيلة للجباية فقط، فالسياسة الضريبية علاقة واضحة بالسياسة المالية في الدولة, (حسني، 2001)

1/1/2 مفهوم السياسة الضريبية.

تعرف السياسة الضريبية بأنها إحدى أدوات السياسات المالية والتي تعد بدورها أحد عناصر السياسة الاقتصادية للدولة، فهي جزء لا يتجزء منهما، ولذلك فلا يمكن للسياسة الضريبية أن تعمل بمعزل عن السياسات الأخرى". (عبد العال،2021، ص 511) وهناك من ينظر لمعني السياسة الضريبية على أنها" مجموعة من البرامج المتكاملة التي تقوم الدولة بالتخطيط لها، وتنفيذها،

بالاعتماد على كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة، بهدف انعكاس أثر ذلك على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وتجنب حدوث آثار غير مرغوب فيها، وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف المجتمع. (عبد الواحد، 1993، ص 418) فلذلك فالسياسة الضريبية هي مجموع البرامج والتدابير ذات الطابع الضريبي التي تتعلق بعملية التحصيل الضريبي من أجل تغطية النفقات العامة، والتأثير على الوضع الاقتصادي.

وبناء على ذلك يمكن القول بأن الضرائب تمثل أحدى أدوات السياسية المالية للدولة والتي تسعى من خلالها نحو تحقيق العديد من الأهداف الخاصة بالتقدم والتنمية المستدامة في شتى قطاعات الدولة المختلفة. حيث يهدف تطبيق السياسة الضريبية بالأساس إلى تشجيع الاستثمار سواء الأجنبي أو المحلي.

2/1/2 أهداف السياسة الضريبية.

تلعب الضرائب دورًا أساسيًا في تسيير أمور الدولة الحديثة. فهي الممول الرئيسي لأنشطتها ولموازنتها القومية، كما أنها تستخدم لتوجيه الاقتصاد القومي، فهي أحدى مصادر الدخل الأساسية التي تعتمد عليها كافة الدول. فمع ازدياد الأعباء والالتزامات الدولية تتطلب الأمر ضرورة إيجاد مصادر تمويل جديدة لمقابلة زيادة الأعباء، فمن هنا ازدادت أهمية الضرائب من خلال القيام بتوزيع الأعباء المالية الخاصة بالدولة بين الممولين، ومن ثم تسعى الدولة من أجل تغطية أعبائها المالية على زيادة الحصيلة الضريبية.(منازع، 2021،ص 436) ، كما تستخدمها الحكومات لتمويل ودعم سياساتها التنموية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وذلك لتحقيق المصلحة العامة والارتقاء بجودة الخدمات العمومية في مجالات التعليم والخدمات الصحية وغيرها، ولذلك تتمثل أهدافها في التالي:

1-الأهداف المالية للسياسية الضريبية.

يعد القطاع الضريبي للدولة من أهم الإيرادات السيادية للدولة التي يتم الاعتماد عليها في إنجاز المهام والوظائف وتحقيق أهداف الدول التنموية، فهو مصدر لتمويل النفقات العامة، وإقامة المشروعات، وبالأخص في الدول النامية، فيتم الاعتماد عليها في تمويل السياسات الاقتصادية.(الفولي، 2004،ص60) أن الهدف الأساسي من فرض الضريبة يتمثل في العمل على تحقيق الأهداف الاستراتيجية العامة للدولة، تسعي الدولة إلى تحصيل الإيرادات الضريبية، لتمويل المرافق العامة الضرورية للمجتمع، وبذلك فالحصيلة الضريبية مردوداً مالياً لا غني عنه لمواجهة الأزمات التي قد تتعرض لها الدولة، ومن الجدير ذكره أن معظم الدول تعتمد على الإيرادات الضريبية بهدف زيادة حجم الإيرادات، ومواجهة العجز المتزايد والمستمر في الموازنة العامة.
(Howell,2004,P.18)

وبناء على ذلك يتبين بأن أهداف السياسة الضريبية تتمثل في تحقيق التوازن المالي للحكومة، تعزيز الاستقرار الاقتصادي، تحفيز النمو الاقتصادي، توجيه التوزيع العادل للثروة، ودعم الأنشطة والصناعات الاستراتيجية، وأن التصميم الجيد للسياسة الضريبية يتطلب تحقيق التوازن بين تحقيق العوائد المالية الضرورية لتغطية نفقات الحكومة وتحفيز الاقتصاد. يمكن تحقيق هذا الهدف عبر توجيه الضرائب لزيادة الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي دون إثقال العبء الضريبي للشرائح الضعيفة من المجتمع.

2-الأهداف الاجتماعية للسياسة الضريبية.

تسعى السياسة الضريبية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية التي تهدف إلى إرساء مبدأ العدالة الاجتماعية وتعزيز التوازن داخل البنية الاقتصادية للمجتمع. ويُعد إعادة توزيع الدخول من أبرز هذه الأهداف، حيث تساهم الضرائب التصاعدية والضرائب على الثروات في تقليص الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، والحد من التفاوت في الدخل. كما تسهم السياسة الضريبية في معالجة الأزمات الاجتماعية مثل أزمة السكن، من خلال تخصيص إيرادات ضريبية لتمويل مشروعات الإسكان الاجتماعي أو تقديم إعفاءات ضريبية على العقارات منخفضة القيمة.وتسعى كذلك إلى الحد من المظاهر الاجتماعية السلبية، كالبطالة والفقر،

من خلال تحفيز الاستثمارات في القطاعات التي توفر فرص عمل أو تقديم حوافز ضريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبهذا، فإن للسياسة الضريبية بعدًا اجتماعيًا واضحًا يتجاوز دورها التقليدي في تعبئة الموارد المالية، لتكون أداة فعّالة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في آنٍ واحد. (عبد العال، 2021، ص 522- 524)

3-الأهداف الاقتصادية السياسة الضريبية.

تلعب السياسة الضريبية دورًا مركزيًا في توجيه السياسة الاقتصادية للدولة، إذ لا تقتصر مهمتها على تعبئة الإيرادات العامة، بل تتعداها لتصبح أداة فعالة في معالجة الأزمات الاقتصادية التي قد تواجهها الدول. وتقوم الحكومات من خلال النظام الضريبي بتوجيه النشاط الاقتصادي نحو مجالات الإنتاج الأكثر أهمية، بما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي. ويُعد تشجيع النشاطات الإنتاجية ذات الأولوية من أبرز الأهداف الاقتصادية للسياسة الضريبية، حيث تستخدم الدولة الإعفاءات والتخفيضات الضريبية لدعم قطاعات معينة، مثل الزراعة أو الصناعات التحويلية، بهدف تعزيز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. كما تُستخدم الضرائب كأداة لمواجهة الركود الاقتصادي، من خلال خفض الضرائب في أوقات الانكماش بهدف زيادة الطلب وتحفيز الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.(شلبي، 2012، ص 210)، كذلك، تسعى السياسة الضريبية إلى تشجيع الادخار والاستثمار، من خلال تصميم أنظمة ضريبية تضمن عوائد أعلى للمدخرين والمستثمرين، مما يؤدي إلى زيادة حجم رأس المال المتاح داخل الاقتصاد. ولا يُغفل دور الضرائب في معالجة المشكلات الاقتصادية المتنوعة مثل التضخم، والعجز في الميزان التجاري، أو الاختلالات في توزيع الموارد، حيث يمكن إعادة توجيه الموارد من خلال تعديل النظام الضريبي لتحقيق التوازن والاستقرار. (عبد العال، 2021، ص 525- 527)

2/2 تأثير السياسات الضريبية على قرارات الاستثمار.

تُعد السياسات الضريبية من أبرز الأدوات الاقتصادية التي تلعب دورًا محوريًا في تشكيل بيئة الاستثمار، سواء على المستوى المحلي أو الأجنبي. حيث تؤثر الضرائب بشكل مباشر في قرارات المستثمرين من خلال ما تفرضه من أعباء مالية، أو ما توفره من حوافز وتسهيلات. وتشير دراسة العرقوبي في 2024 إلى أن الاستقرار الضريبي، والوضوح في التشريعات، ووجود حوافز ضريبية واضحة، تسهم في تقليل درجة المخاطرة الاستثمارية وتحفز على تدفق رؤوس الأموال، لا سيما في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، ولذلك اتفقت كافة الاقتصادات على أن الهدف الأساسي للحوافز والاعفاءات الضريبية الممنوحة للاستثمارات الأجنبية هو زيادة الانتاج والتعجيل بمعدلات التنمية والبحث والتطوير (العُرقوبي، 2024، ص 6)، ففي هذا ا لصدد تعد الضرائب هي أحد أدوات المخطط الاقتصادي للدولة.

1/2/2 تأثير الحوافز الضريبية (مثل الإعفاءات والتخفيضات) على قرارات المستثمرين.

تعد الاستثمارات ذات طبيعة خاصة، وغالباً ما يسعى المستثمرين سواء كانت دول أو أفراد إلى البحث عن بيئات العمل التي تساعدهما على تحقيق أقصى استفادة من استثماراتهم، نتيجة لما تشكله من دور في تحقيق العوائد والأرباح، ولذلك تعد الحوافز الضريبية أحد العوامل التي تساعد على تفعيل كفاءة الاستثمار في منطقة أو دولة دون الأخرى، (السيد وشلبي، ، 2021، ص 5255). فالحوافز الضريبية ذات بعد إيجابي في جلب الاستثمارات باعتبارها تسهيلات ضريبية يمنحها المشرع الضريبي للمستثمرين بهدف تشجيع الاستثمارات، والعمل على تحفيز المستثمرين في تحقيق التنمية في المناطق الأقل حظاً في النمو، مع التركيز على خلق الأقطاب الصناعية، وبالتالي يساعد ذلك على خلق فرص العمل وتحقيق التنمية، (يوسفي، 2016، ص 118). وفي هذا السياق، يُلاحظ أن المشرّع العراقي في قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 المعدل، قد تضمن بعض المواد التي تسمح بمنح الإعفاءات أو التخفيضات الضريبية كأداة تحفيزية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، ما ورد في المادة (7) من القانون، التي تنص على إمكانية إعفاء بعض الإيرادات أو الجهات من الضريبة بقرار من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح من وزير المالية، وذلك لدعم قطاعات أو مشاريع محددة. كما أتاح القانون إمكانية إصدار قرارات خاصة بالإعفاء للمشاريع ذات الطابع التنموي أو الاستراتيجي، بما يعكس مرونة تشريعية تسمح بجعل النظام الضريبي أداة داعمة للاستثمار.

ففي هذا الصدد يتضح بأن الضرائب التصاعدية أو العالية وغير المتوازنة يمكن أن تشكل عبئًا على المستثمرين، مما يدفعهم إلى تفضيل بيئات استثمارية ذات نظم ضريبية أقل تكلفة وأكثر تحفيزًا وفي السياق ذاته، توضح دراسة يوسفي (2016) أن المناخ السياسي لأي دولة يؤثر بشكل أساسي في أي دولة على قرارات الاستثمار، حيث كلما كان هناك استقرار سياسي ساعد ذلك على استقرار السياسة الاقتصادية، ولا يقتصر المناخ السياسي على التأثيرات المنبثقة عن النظام السياسي فقط، بينما يتعدى الأمر للسياسة المالية والنقدية والتجارية، وبذلك السياسة الضريبية تمثل أداة مزدوجة، فهي من جهة تُستخدم لتعبئة الموارد المالية للدولة، ومن جهة أخرى يجب أن تُوظف بحذر لتجنب الآثار السلبية على النشاط الاستثماري، خصوصًا في الدول النامية التي تسعى لجذب رؤوس الأموال. (يوسفي، 2016، ص 116). ومن الجدير بالذكر أن العراق ومن خلال تشريعاته، ولا سيما قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 المعدل، يتجه نحو تحديث أدوات السياسة الضريبية بما يتماشى مع بيئة الاستثمار العالمية، حيث صدرت عدة تعليمات من الهيئة العامة للضرائب بهدف تفسير القانون الخاص بالاستثمار، لاسيما في ظل القوانين القطاعية الأخرى كقانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل، الذي يؤكد في مواده على منح المستثمرين الأجانب إعفاءً ضريبيًا لمدة عشر سنوات قابلة للتمديد، وذلك ما ورد في نص المادة رقم (15) من القانون المشار إليه" يتمتع المشروع الحاصل على إجازة الاستثمار من الهيئة بالإعفاء من الضرائب والرسوم لمدة (10) عشر سنوات من تاريخ بدء التشغيل التجاري وفق المناطق التنموية التي يحددها مجلس الوزراء باقتراح من الهيئة الوطنية للاستثمار حسب درجة التطور الاقتصادي للمنطقة وطبيعة المشروع الاستثماري"، وهو ما يعكس تكاملًا تشريعيًا بين القانون الضريبي وقوانين الاستثمار.

ومن هذا المنطلق، فإن تصميم نظام ضريبي فعال ومتوازن يُعد أحد العوامل الأساسية في دعم وتحفيز النمو الاستثماري، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

2/2/2 أثر وضوح السياسات الضريبية على قرارات الاستثمار.

يُعد وضوح السياسات الضريبية عاملاً أساسياً في بناء بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة للمستثمرين المحليين، حيث أن الغموض أو التغيرات المتكررة في السياسة الضريبية يؤديان إلى حالة من عدم اليقين، تؤثر سلبًا في القرار الاستثماري. فكلما كانت السياسة الضريبية واضحة، وتتميز بالتشريعات المستقرة، والإجراءات المبسطة، والشفافية في التحصيل والمحاسبة، ازدادت ثقة المستثمرين، وزادت رغبتهم في ضخ رؤوس الأموال في مشروعات محلية طويلة الأمد (العُرقوبي، 2024)، كما أشار يوسفي في دراسته بأن السياسة الضريبية في أي دولة لابد أن تتبع مجموعة من المحددات بهدف الحصول على جو مناسب للاستثمار. (يوسفي، 2016، ص 114)

يُلاحظ أن التشريعات العراقية، وخصوصًا قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 المعدل، وإن كانت تهدف إلى تنظيم العلاقة الضريبية، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى مزيد من التبسيط والوضوح في الإجراءات، بما يحقق الاستقرار القانوني. إذ أن المادة (7) من القانون تمنح صلاحية الإعفاء الضريبي لبعض المشاريع، لكنها لم تحدد بوضوح الشروط أو المعايير التي تُبنى عليها تلك الإعفاءات، مما يُحدث فجوة في تطبيق القواعد الضريبية بشكل موحد وعادل. كذلك فإن تعدد التعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للضرائب دون نصوص تشريعية داعمة يخلق نوعًا من الغموض في التطبيق العملي، وعلى الرغم من محاولة قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل بقانون رقم (2) لسنة 2010 معالجة هذا الإشكال من خلال منح المستثمرين الأجانب والمحليين إعفاءات ضريبية وجمركية لمدة تصل إلى 10 سنوات مع الزيادة ولكن بشروط محددة وفقًا للمادة (15)من القانون، بشرط أن تلتزم المشاريع بالشروط الواردة في القانون وتُسجّل ضمن الهيئة الوطنية للاستثمار أو هيئات الاستثمار في الأقاليم والمحافظات. إلا أن عدم وضوح آلية الربط بين الإعفاءات الضريبية وقانون ضريبة الدخل نفسه، وعدم وجود نظام موحّد لتفسير هذه الإعفاءات، أدى إلى تضارب في التطبيق وأثر سلبًا على وضوح السياسة الضريبية في العراق.

وفي رأينا أن أحد أبرز العوامل التي تؤثر على بيئة الاستثمار في الدول النامية هو ضعف الشفافية الضريبية، وافتقار النظام الضريبي للعدالة والوضوح، وهو ما يدفع المستثمرين إلى تقليل أنشطتهم أو نقلها إلى بيئات أكثر استقرارًا وأماناً من الناحية القانونية والمالية. وبناء على ذلك يتبين أن وضوح االسياسة الضريبية يُعد شرطًا أساسيًا لتقليل المخاطر المحاسبية والإدارية، ولضمان احتساب العوائد بشكل دقيق، مما يعزز من جدوى المشروع الاستثماري على المدى الطويل. وبناءً على ذلك، فإن الوضوح في السياسات الضريبية لا يُعد فقط ضمانًا لتيسير الالتزامات الضريبية، بل يشكّل دعامة قوية لخلق بيئة استثمارية محفزة للنمو، وداعمة للاقتصاد المحلي من خلال زيادة عدد المشاريع وتنوعها.

3/2 أثر السياسات الضريبية على القطاع الصناعي العراقي.

يُعد القطاع الصناعي من الركائز الأساسية في بناء الأسس المادية لأي اقتصاد، إذ يمثل المحرك الفعّال لتنمية الناتج المحلي وتعزيز النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم. وتبرز أهمية هذا القطاع بشكل خاص في العراق، حيث يشكل قطاع النفط بأنشطته الاستخراجية والتحويلية العمود الفقري للصناعة الوطنية. ومن هذا المنطلق، فإن دعم القطاع الصناعي وتطوير الصناعات القائمة يُعد من الأولويات الاستراتيجية التي ينبغي أن تتصدر أهداف السياسات التنموية الشاملة، لما له من دور محوري في تحقيق التنمية المستدامة وتنويع مصادر الدخل الوطني (صالح وكريم، 2021، ص1). وفي هذا السياق، يُعد توطين القطاع الصناعي ضمن المناطق الصناعية، سواء داخل المدن أو خارجها، من أكثر النماذج كفاءة في تنظيم النشاط الصناعي، لما يتمتع به من مزايا اقتصادية متعددة، أبرزها انخفاض التكاليف وتحقيق الوفورات الإنتاجية. وقد ظهرت فكرة المناطق الصناعية كمفهوم تنظيمي بعد الثورة الصناعية في أوروبا، وأسهمت في تحقيق تطور ملحوظ في أداء القطاع الصناعي، الأمر الذي انعكس إيجاباً على نمو تلك المناطق وتوسعها (السعدي والجنابي، 2021، ص 659). حيث يشكل القطاع الصناعي في بغداد محركًا حيويًا للاقتصاد المحلي، رغم التحديات الهيكلية التي رافقته على مر العقود.

ومن الناحية التشريعية، فإن قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 المعدل بقانون رقم (2) لسنة 2010 قد منح مزايا ضريبية وجمركية مهمة للصناعات القائمة داخل المناطق الصناعية، حيث نصت المادة (15/أولاً) على إعفاء المشاريع الصناعية من الضرائب والرسوم لمدة عشر سنوات، تبدأ من تاريخ تشغيل المشروع وفق المناطق التنموية التي يحددها مجلس الوزراء باقتراح من الهيئة الوطنية للاستثمار حسب درجة التطور الاقتصادي للمنطقة وطبيعة المشروع الاستثماري .كما تنص المادة (17/ ثانياً) تعفى الموجودات المستوردة اللازمة لتوسيع المشروع أو تطويره أو تحديثه من الرسوم إذا أدى ذلك إلى زيادة الطاقة التصميمية، على إن يتم إدخالها خلال (3) ثلاثة سنوات من تاريخ إشعار الهيئة بالتوسع أو التطوير، وتُعد هذه الحوافز من أهم عناصر تشجيع الاستثمار الصناعي، لكنها تتطلب تنسيقاً واضحاً مع قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 المعدل، الذي لا يتضمن نصوصًا صريحة تكفل آلية تطبيق هذه الإعفاءات بشكل متكامل.

كما أن القصور في تطبيق هذه الإعفاءات أحيانًا بسبب ضعف التنسيق بين الهيئة العامة للضرائب وهيئة الاستثمار الوطنية يؤدي إلى تعطيل الاستفادة الحقيقية من هذه السياسات، ويُبقي القطاع الصناعي في العراق في مواجهة أعباء مالية قد تحدّ من فرص التوسع أو التحديث التكنولوجي. وهو ما يتطلب ليس فقط تعديل التشريعات، بل أيضًا وضع لوائح تنفيذية واضحة وشفافة تضمن تطبيق هذه الحوافز بشكل عادل ومتساوٍ بين المستثمرين

1/3/2 دور الضرائب وحوافز الاستثمار في دعم التصنيع.

تبرز الضرائب كأداة محورية في دعم نمو القطاع الصناعي. ومن خلال استخدام مؤشر العبء الضريبي ونسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، ولذلك تمثل الضرائب أداة استراتيجية لتعزيز نمو القطاع الصناعي في العراق خلال الفترة 2015–2021، عبر موازنة العبء الضريبي وتفعيل الحوافز، بما في ذلك الإعفاء الجمركية على المعدات الصناعية، بهدف تخفيض تكلفة الإنتاج ودفع الابتكار التكنولوجي في الصناعة الوطنية، وتؤكد الدراسة أن التحليل على المكانة المتقدمة التي يحتلها القطاع الصناعي، شكّل نسبة 48% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، مما يعكس دوره المحوري في الاقتصاد

الوطني. (Almosawi, & Wahaib, 2024، كما يُعد هذا التوجه ملائمًا لواقع بغداد، حيث يمكن استخدام السياسة الضريبية للتشجيع على توطين الصناعات وتحديث خطوط الإنتاج، ما ينعكس إيجابيًا على إنتاجية القطاع الصناعي وإسهامه في الناتج المحلي.

وبناء على ذلك يمكن القول بأن السياسات الضريبية، وخاصة تلك الموجهة لإنعاش الصناعة (مثل الإعفاءات الجمركية، وتخفيف العبء المالي، وحوافز الاستثمار)، تلعب دورًا محوريًا في دفع القطاع الصناعي نحو الاستدامة، خاصة إذا ما اقترنت بإصلاحات لوجستية وتنظيمية في بغداد. كما أن دعم "صنع في العراق" يتطلب مزيجًا من حماية جمركية وتنظيم ضريبي، مدعومًا ببنية صناعية قوية ومستقرة.

2/3/2 أثر الفساد الإداري والاقتصادي على فعالية السياسة الضريبية.

يعتبر الفساد الإداري والمالي أحد الظواهر المستشرية في بلد معين، حيث يترتب عليها آثار خطيرة تهدد الاقتصاد المحلي لا سيما عملية التنمية الاقتصادية، (غزاري وصغيري، 2020، ص 47)، ولذلك يمثل الفساد الإداري والمالي أحد أبرز التحديات التي تواجه فعالية السياسات الضريبية في الدول النامية، ومنها العراق، حيث يؤدي هذا الفساد إلى تقويض العدالة الضريبية، وإضعاف قدرة الدولة على تعبئة مواردها المالية. فيري العديد من الباحثين الاقتصاديين أنه من البديهي وجود تأثير سلبي بين الفساد وفعالية السياسات الضريبية، حيث يترتب على الفساد انخفاض الأستثمار المحلي والأجنبي، ومن ثم انخفاض في معدل النمو الاقتصادي، ومن ثم يعد الفساد بمثابة تكاليف إضافية شبيهة بالضرائب، يتحملها المستثمرون ورجال الأعمال (غزاري وصغيري، 2020، ص 51)، وفي هذا الصدد يتبين بأن الفساد، حين يتغلغل في الأجهزة الضريبية، لا يكتفي بإضعاف ثقة المكلفين بالدولة، بل يُفرغ التشريعات الضريبية من مضمونها، ويحوّلها من أدوات لتحقيق العدالة والتنمية إلى أدوات للتربّح غير المشروع وتكريس الامتيازات غير العادلة، وفي السياق الضريبي، يتجلى الفساد الإداري من خلال الرشوة، التلاعب في تقدير الوعاء الضريبي، إسقاط الضرائب عن بعض المكلفين، التهرب المقنَّع، أو عدم تنفيذ الإعفاءات وفق المعايير القانونية، بل بحسب المصالح والعلاقات. أما الفساد المالي، فيرتبط بتأثير شبكات المصالح الكبرى التي تُمارس ضغوطاً على صناع القرار الضريبي لتفصيل السياسات على مقاسها، ما يؤدي إلى إضعاف القاعدة الضريبية واستنزاف موارد الدولة من خلال استثناءات لا تستند إلى اعتبارات اقتصادية مشروعة. ومن الجدير بالذكر زيادة الفساد والرشوة لا يترتب عليه خسارة في الحصيلة الضريبية فقط، بل قد يتعداه إلى لجوء موظفي الضرائب إلى الابتزاز في سبيل الحصول على رشاوى، مما يُركز العبء على دافعي الضرائب العاديين أصحاب الطبقة المتوسطة والفقيرة. ويصبح نظام الضريبة تنازليًا وليس تصاعديًا إذا ما تم التركيز على الضرائب غير المباشرة التي يصعب التهرب منها، مما يؤدي إلى تشويه الهيكل الضريبي. (غزاري وصغيري، 2020، ص 51)،

ومن النتائج الملموسة للفساد في السياسة الضريبية انخفاض معدل الامتثال الضريبي الطوعي، حيث يتهرب دافعو الضرائب من الالتزام بسبب قناعتهم بانعدام العدالة أو ضعف الشفافية. كما يتسبب الفساد في تآكل الحصيلة الضريبية، الأمر الذي يُجبر الدولة على زيادة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة، بما يضاعف الأعباء على الفئات الفقيرة، ويُعمق فجوة عدم المساواة الاجتماعية، ولعل أخطر ما يسببه الفساد الضريبي هو زعزعة مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي، حيث إن غياب الوضوح والحياد في تطبيق القوانين يُفقد بيئة الأعمال جاذبيتها، ويجعل من الضريبة أداة طاردة وليست حافزًا. ويزداد الأثر السلبي حين يُغيب الفساد مبدأ المحاسبة ويحول دون تنفيذ الإصلاحات الضريبية الحقيقية التي تهدف إلى تحديث الإدارة، وتوسيع القاعدة، وتحقيق الكفاءة والعدالة. في النهاية إخلال الفساد بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة ، يترتب على ممارسات الفساد في القطاع الضريبي مقدرة زائفة على الدفع للأفراد المنهمكين في ممارسات الفساد، مما ينجم عن هذه الممارسات وانتشارها على نطاق واسع انخفاض زائف في الطاقة الضريبية للمجتمع ككل .(صاحب، 2018، ص 12) وفي ضوء ما تقدم، فإن مكافحة الفساد الإداري والاقتصادي يجب أن تكون في قلب أي إصلاح ضريبي فعّال، ذلك أن أي سياسة ضريبية، مهما بلغت من الدقة في الصياغة، تظل رهينة لمستوى النزاهة المؤسسية عند التطبيق.

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية.

1/3 مجتمع وعينة الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في جميع المستثمرين في القطاع الصناعي العراقي في العراق نتيجة لصعوبة إجراء الحصر الشامل لكافة أفراد مجتمع الدراسة فقد قامت الدراسة باستخدام أسلوب العينات العشوائية البسيطة من خلال نشر الرابط الخاص بالاستبيان على كافة مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بأفراد مجتمع الدراسة وقد بلغ عدد أفراد عينة الدراسة 179 فرد وهم الذين أستجابوا على اسئلة استمارة الاستبيان.

2/3 أداة الدراسة

تم العمل على الاستبانة كأداة للدراسة وتم تقسيمها الى جزئين:

- **القسم الأول:** وهو الجزء الخاص بالمتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة وتم تقسيمها إلى: النوع، العمر، عدد سنوات الخبرة
- **القسم الثاني:** اشتمل القسم الثاني على الفقرات والأبعاد التي تقيس متغيرات الدراسة وتكونت من محور السياسات الضريبية بأبعادها (معدلات الضرائب المفروضة، الحوافز الضريبية، وضوح السياسات الضريبية) واشتملت على 12عبارة ومحور قرارات المستثمرين في القطاع الصناعي واشتمل على 5 عبارات وتم استخدام مقياس ليكرت ذو الخمس درجات في الإجابة على أسئلة محاور الدراسة.

جدول (1) مستويات موافقة عينة الدراسة على عبارات أداة الدراسة

المستوي	الدرجة
منخفضة جدا	1.79 – 1
منخفضة	2.59 – 1.80
متوسطة	3.39 – 2.60
مرتفعة	4.19 – 3.40
مرتفعة جدا	5.00 – 4.20

3/3 المعالجة الاحصائية

1. التوزيعات التكرارية، النسب المئوية
2. المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية
3. اختبار الفا كرونباخ
4. معامل الارتباط لبيرسون
5. معادلة الانحدار البسيط

أولاً: صدق أداة الدراسة

جدول (2) معاملات الارتباط لعبارات أداة الدراسة

العبارة	معامل الارتباط بيرسون	الدلالة الاحصائية	العبارة	معامل الارتباط بيرسون	الدلالة الاحصائية	العبارة	معامل الارتباط بيرسون	الدلالة الاحصائية
السياسات الضريبية								
معدلات الضرائب المفروضة			الحوافز الضريبية			وضوح السياسات الضريبية		
1	0.623**	0.000	1	0.732**	0.000	1	0.850**	0.000
2	0.609**	0.000	2	0.632**	0.000	2	0.781**	0.000
3	0.730**	0.000	3	0.813**	0.000	3	0.810**	0.000
4	0.553**	0.000	4	0.788**	0.000	4	0.769**	0.000
قرارات المستثمرين في القطاع الصناعي								
1	**0.801	0.000	3	**0.915	0.000	5	**0.840	0.000
2	**0.809	0.000	4	**0.777	0.000	---	---	---

يتبين أن جميع قيم معاملات الارتباط بيرسون كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوي (0.01) وهذا يعني أن ارتفاع مستوي الصدق لعبارات أداة الدراسة

ثانياً: ثبات أداة الدراسة

جدول (3) نتائج ثبات أداة الدراسة

المحور	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرو نباخ
السياسات الضريبية	12	0.916
قرارات المستثمرين في القطاع الصناعي	5	0.884
إجمالي استمارة الاستبيان	17	0.940

تبين أن قيمة معامل الثبات الفا كرونباخ أكبر من 0.7 لجميع محاور استمارة الاستبيان مما يوضح ارتفاع مستوي ثبات الأداة المستخدمة في الدراسة

4/3 خصائص عينة الدراسة

جدول (4) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للخصائص الشخصية

الخاصية	الفئات	العدد	%
النوع	**ذكر**	**142**	**79.3**
	أنثى	**37**	**20.7**
العمر	**أقل من 30 سنة**	**45**	**25.1**
	من 30 الى أقل من 35 سنة	**63**	**35.2**
	من 35 الى اقل من 45 سنة	**46**	**25.7**
	45 سنة فأكثر	**25**	**14.0**
عدد سنوات الخبرة	**أقل من 5 سنوات**	**31**	**17.3**
	من 5 الى اقل من 10 سنوات	**59**	**33.0**
	من 10 سنوات الى اقل من 15 سنة	**46**	**25.7**
	15 سنة فأكثر	**43**	**24.0**

5/3تحليل استمارة الاستبيان

المحور الأول: السياسات الضريبية

جدول (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة مع استبيان معدلات الضرائب المفروضة

العـــبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الموافقة
تعمل الضرائب المفروضة على زيادة تكلفة راس المال	3.07	0.97	4	متوسط
تقلل الضرائب المفروضة من الإيرادات المتوقعة	3.21	0.87	1	متوسط
تؤثر الضرائب المفروضة على الهيكل التمويلي للشركة	3.17	0.86	2	متوسط
تستخدم الشركات الديون لتقليل الضرائب المفروضة	3.14	0.89	3	متوسط
المتوسط	**3.15**	**0.90**	**متوسط**	

تشير نتائج استبيان معدلات الضرائب المفروضة تبين أن جميع العبارات في مستوي الموافقة المتوسط مما يوضح وجود مستوى متوسط لمعدلات الضرائب المفروضة بقيمة 3.15 وانحراف معياري 0.90

جدول (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة مع استبيان الحوافز الضريبية

العـــبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الموافقة
تعمل الحوافز الضريبية على زيادة جذب الاستثمار المحلي والاجنبي	3.27	0.85	1	متوسط
تساهم الحوافز الضريبية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي	3.17	0.90	3	متوسط
تعمل الحوافز الضريبية على تحسين مناخ الاستثمار	3.21	0.91	2	متوسط
تساهم الحوافز الضريبية في تخفيف الأعباء الضريبية على المستثمرين	3.27	0.85	1	متوسط
المتوسط	**3.23**	**0.88**	**متوسط**	

تشير نتائج استبيان الحوافز الضريبية تبين أن جميع العبارات في مستوي الموافقة المتوسط مما يوضح وجود مستوى متوسط للحوافز الضريبية بقيمة 3.23 وانحراف معياري 0.88

جدول (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة مع استبيان وضوح السياسات الضريبية

العـــــبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الموافقة
يساهم وضوح السياسات الضريبية على تعزيز بيئة الاستثمار	3.24	0.92	2	متوسط
يساعد وضوح السياسات الضريبية المستثمرين على التخطيط المالي السليم	3.37	0.83	1	متوسط
يساهم وضوح السياسات الضريبية في تعزيز كفاءة تخصيص الموارد العامة	3.21	0.91	3	متوسط
يساهم وضوح السياسات الضريبية في القضاء على التهرب الضريبي	3.14	0.92	4	متوسط
المتوسط	**3.24**	**0.90**	**متوسط**	

تشير نتائج استبيان وضوح السياسات الضريبية تبين أن جميع العبارات في مستوي الموافقة المتوسط مما يوضح وجود مستوى متوسط لوضوح السياسات الضريبية بقيمة 3.24 وانحراف معياري 0.90

وتبين وجود مستوى متوسط للسياسات الضريبية بقيمة 3.21 وانحراف معياري 0.89

المحور الثاني: قرارات المستثمرين في القطاع الصناعي

جدول (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة مع استبيان قرارات المستثمرين في القطاع الصناعي

العـــــبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الموافقة
تمحور قرارات المستثمرين في القطاع الصناعي حول استراتيجيات النمو والتوسع	3.99	0.73	3	مرتفع
تهتم قرارات المستثمرين في القطاع الصناعي بالبحث عن آليات دعم	3.99	0.63	2	مرتفع
تهتم قرارات المستثمرين في القطاع الصناعي بدراسة قوانين الاستثمار بدقة وعنايه	3.86	0.85	4	مرتفع
تعمل قرارات المستثمرين في القطاع الصناعي على تقليل المخاطر التي يمكن أن تحدث للمشروع	3.83	0.73	5	مرتفع
تهتم قرارات المستثمرين في القطاع الصناعي بالعمل على الاستفادة من حوافز الاستثمار	4.03	0.88	1	مرتفع
المتوسط	**3.94**	**0.76**	**مرتفع**	

تشير نتائج استبيان قرارات المستثمرين في القطاع الصناعي تبين أن جميع العبارات في مستوي الموافقة المرتفع مما يوضح ارتفاع مستوى قرارات المستثمرين في القطاع الصناعي بقيمة 3.94 وانحراف معياري 0.76

6/3 اختبار فروض الدراسة .

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات الضريبية وقرارات الاستثمار لدى المستثمرين في القطاع الصناعي العراقي .

جدول (9) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الرئيسية

P-VALUE	r	R^2	F	t	b
0.000	**0.786-**	**0.618**	****286.388**	****16.923**	**-0.352**

يتبين من الجدول (9) وجود أثر عكسي ذي دلالة إحصائية للسياسات الضريبية على قرارات الاستثمار لدى المستثمرين في القطاع الصناعي بمحافظة بغداد عند 0.05 واتضح وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين السياسات الضريبية وقرارات الاستثمار لدى المستثمرين في القطاع الصناعي بمحافظة بغداد واتضح ان المتغير المستقل (السياسات الضريبية) يفسر 61.8 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (قرارات المستثمرين في القطاع الصناعي بمحافظة بغداد) وتبين أن كلما ازدادت السياسات الضريبية بمقدار 1 % انخفض مستوى قرارات المستثمرين في القطاع الصناعي بمحافظة بغداد بمقدار 0.352% مما يبين صحة الفرضية الرئيسية للدراسة.

الفرضية الفرعية الاولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات الضرائب المفروضة وقرارات المستثمرين في القطاع الصناعي العراقي.

جدول (10) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الاولي

P-VALUE	r	R^2	F	t	b
0.000	0.523	0.273	**266.539	**8.157	-0.675

يتبين من الجدول (10) وجود أثر عكسي ذي دلالة إحصائية لمعدلات الضريبة المفروضة على قرارات الاستثمار لدى المستثمرين في القطاع الصناعي بمحافظة بغداد عند 0.05 واتضح وجود علاقة ارتباط عكسية قوية ذات دلالة إحصائية بين معدلات الضرائب المفروضة وقرارات الاستثمار لدى المستثمرين في القطاع الصناعي بمحافظة بغداد واتضح ان المتغير المستقل (معدلات الضرائب المفروضة) يفسر 27.3 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (قرارات المستثمرين في القطاع الصناعي بمحافظة بغداد) وتبين أن كلما ازداد مستوى معدلات الضرائب المفروضة بمقدار 1 % انخفض مستوى قرارات المستثمرين في القطاع الصناعي بمحافظة بغداد بمقدار 0.675% مما يبين صحة الفرضية الفرعية الاولى للدراسة.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوافز الضريبية (مثل الإعفاءات والتخفيضات) وقرارات المستثمرين في القطاع الصناعي .

جدول (11) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

P-VALUE	r	R^2	F	t	b
0.000	0.869	0.755	**545.641	**23.359	1.139

يتبين من الجدول (11) وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية للحوافز الضريبية على قرارات الاستثمار لدى المستثمرين في القطاع الصناعي بمحافظة بغداد عند 0.05 واتضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين الحوافز الضريبية وقرارات الاستثمار لدى المستثمرين في القطاع الصناعي بمحافظة بغداد واتضح ان المتغير المستقل (الحوافز الضريبية) يفسر 75.5 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (قرارات المستثمرين في القطاع الصناعي بمحافظة بغداد) وتبين أن كلما ازداد مستوى الحوافز الضريبية بمقدار 1 %ازداد مستوى قرارات المستثمرين في القطاع الصناعي بمحافظة بغداد بمقدار 1.139% مما يبين صحة الفرضية الفرعية الثانية للدراسة.

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وضوح السياسات الضريبية وقرارات المستثمرين في القطاع الصناعي

جدول (12) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة

P-VALUE	r	R^2	F	t	b
0.000	0.679	0.461	**151.442	**12.306	0.670

يتبين من الجدول (12) وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لوضوح السياسات الضريبية على قرارات الاستثمار لدى المستثمرين في القطاع الصناعي بمحافظة بغداد عند 0.05 واتضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين وضوح السياسات الضريبية وقرارات الاستثمار لدى المستثمرين في القطاع الصناعي بمحافظة بغداد واتضح ان المتغير المستقل (وضوح السياسات الضريبية) يفسر 46.1 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (قرارات المستثمرين في القطاع الصناعي بمحافظة بغداد) وتبين أن كلما ازداد مستوى وضوح السياسات الضريبية بمقدار 1 %ازداد مستوى قرارات المستثمرين في القطاع الصناعي بمحافظة بغداد بمقدار 0.670% مما يبين صحة الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة.

المبحث الرابع : النتائج والتوصيات.

1/4 الاستنتاجات.

1. وجود مستوى متوسط للسياسات الضريبية بقيمة 3.21 وانحراف معياري 0.89 ووجود مستوى متوسط لكلا من (معدلات الضرائب المفروضة، الحوافز الضريبية، وضوح السياسات الضريبية).
2. ارتفاع مستوى قرارات المستثمرين في القطاع الصناعي بقيمة 3.94 وانحراف معياري 0.76 .
3. وجود أثر عكسي ذي دلالة إحصائية للسياسات الضريبية على قرارات الاستثمار لدى المستثمرين في القطاع الصناعي بمحافظة بغداد عند 0.05 وتبين أن كلما ازداد مستوى السياسات الضريبية بمقدار 1 % انخفض مستوى قرارات المستثمرين في القطاع الصناعي بمحافظة بغداد بمقدار 0.352% .
4. وجود أثر عكسي ذي دلالة إحصائية لمعدلات الضريبة المفروضة على قرارات الاستثمار لدى المستثمرين في القطاع الصناعي بمحافظة بغداد عند 0.05 وتبين أن كلما ازداد مستوى معدلات الضرائب المفروضة بمقدار 1 % انخفض مستوى قرارات المستثمرين في القطاع الصناعي بمحافظة بغداد بمقدار 0.675% .
5. وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية للحوافز الضريبية على قرارات الاستثمار لدى المستثمرين في القطاع الصناعي بمحافظة بغداد عند 0.05 وتبين أن كلما ازداد مستوى الحوافز الضريبية بمقدار 1 %ازداد مستوى قرارات المستثمرين في القطاع الصناعي بمحافظة بغداد بمقدار 1.139% مما يبين صحة الفرضية الفرعية الثانية للدراسة.
6. وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لوضوح السياسات الضريبية على قرارات الاستثمار لدى المستثمرين في القطاع الصناعي بمحافظة بغداد عند 0.05 وتبين أن كلما ازداد مستوى وضوح السياسات الضريبية بمقدار 1 %ازداد مستوى قرارات المستثمرين في القطاع الصناعي بمحافظة بغداد بمقدار 0.670% مما يبين صحة الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة.

2/4 التوصيات

1. نوصي بضرورة العمل على تعديل الهيكل الضريبي بما يتفق مع ظروف المستثمرين في القطاع الصناعي العراقي. نقترح إضافة مادة لقانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 المعدل، تمنح إعفاءات ضريبية دائمة أو مؤقتة للمشاريع الاستثمارية، حيث يكون النص "تعفى المشاريع الاستثمارية المسجلة وفق قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 من ضريبة الدخل كليًا لمدة لا تقل عن (10) سنوات، قابلة للتمديد وفق ضوابط تصدر بقرار من مجلس الوزراء، وذلك بهدف دعم النشاط الاقتصادي الوطني وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة."
2. نقترح تحديد آلية واضحة لمنح الإعفاءات الضريبية من خلال تعديل نص المادة (7) من قانون ضريبة الدخل العراقي رقم 113 لسنة 1982 حيث نقترح أن يتضمن النص المعدل "يجوز منح الإعفاء الضريبي بناءً على طلب المشروع الاستثماري المصدق من الهيئة الوطنية للاستثمار، ويُحدد بقرار صادر من الوزير المختص وفق معايير معلنة تشمل: حجم الاستثمار، الموقع الجغرافي، عدد العاملين المحليين، وطبيعة النشاط الاقتصادي."
3. نقترح إضافة مادة لضمان استقرار الإعفاءات الضريبية وعدم تعديلها بأثر رجعي، على أن يتضمن نص إضافي مقترح: "لا يجوز إلغاء أو تعديل الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمستثمرين بعد المصادقة عليها إلا بعد انتهاء مدتها القانونية، ولا تُطبق أية تعديلات ضريبية بأثر رجعي على المشاريع الجارية."

توصيات بتعديل قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل بقانون رقم (2) لسنة 2010

4. نقترح تعديل المادة (15) لتوحيد وتنسيق الإعفاءات مع قانون ضريبة الدخل حيث نقترح إضافة نص "تُمنح المشاريع الاستثمارية إعفاءً من جميع الضرائب والرسوم، بما فيها ضريبة الدخل، لمدة (10) سنوات من تاريخ التشغيل الفعلي، على أن يتم التنسيق مع الهيئة العامة للضرائب لضمان التنفيذ الفوري."
5. نقترح إضافة مادة تلزم بإصدار لائحة تنفيذية موحدة للإعفاءات الضريبية "تصدر لائحة تنفيذية مشتركة بين الهيئة الوطنية للاستثمار ووزارة المالية لتنظيم الإعفاءات الضريبية، على أن تتضمن شروط وضوابط وآلية المتابعة والتجديد أو الإلغاء، وتُعد هذه اللائحة مرجعية قانونية موحدة لجميع الجهات الحكومية."
6. إضافة مادة تتعلق بالعلاقة بين الإعفاءات الضريبية بأهداف التنمية الإقليمية على أن يكون نص المادة المقترحة "تُمنح المشاريع التي تُقام في المحافظات الأقل نموًا أو التي توظف نسبة لا تقل عن 50% من القوى العاملة المحلية إعفاءً ضريبيًا إضافيًا لمدة (5) سنوات، دعمًا لتحقيق العدالة التنموية.

قائمة المصادر:

1. إبراهيم كاظم موحان الخيكاني، 2025، دور السياسة الضريبية في التنويع الاقتصادي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد.
2. إسماعيل، حسن مكرم عبد العال، وآدم، خسين حسن علي وآخرون، (2025)، الحوافز الضريبية (مفهوم، أنواع ، فعالية)، مجلة البحوث والدراسات الإفريقية، مج9، ع1.
3. بللعما، أسماء، (2017- 2018)، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أحمد دراية - أدرار - الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
4. حسني، محمود حسن، الركود الاقتصادي في مصر بين مصيدة السيولة وقمع الائتمان، المؤتمر العلمي الأول لقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة الخارجية، جامعة حلوان، (2001).
5. الحسون، معين عباس أحمد، الرفاعي خسين عمران ناجي وآخرون، (2013)، أثر الوعي الضريبي في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة القادسية للعلوم والإدارية، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني.
6. دعمي، محمد،(2024)، دور ومساهمة القطاع ا لصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة دفاتر بوادكس، مج13، ع1.
7. راتبة أركان حسن علي وعلي عباس كريم، (2025)، اصلاح السياسات الضريبية وتأثيرها في استقطاب الاستثمار الأجنبي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المؤتمر العلمي الخاص لطلبة الدراسات العليا، عدد خاص.
8. السعدي، ياسمين مخمد و الجنابي، عايد جسام طعمة، المناطق الصناعية في محافظة بغداد للمدة (2018- 2021)، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مح60، ع3,
9. السنطاوي، أحلام مرسي محمد، (2021)، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي وأثرهما على النمو الاقتصادي، المجلة العربية لل'دارة، مج 41، ع3.
10. السيد، محمد نصر زكي.،شلبي، إسماعيل، (2021)، تأثير الحوافز الضريبية على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر .*المجلة القانونية، مج9، ع16*
11. الشجيري، إسراء طه خضير،(2024). تقييم دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة – دراسة تحليلية وتطبيقية على العراق .*مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، العدد 87، مج 14,
12. شلبي، ماجدة إسماعيل، (2012)، المالية العامة واقتصاديات الرفاهية ودور الدولة في تحقيق الكفاءة التخصصية للموارد، مجلة حقوق بنها.
13. صاخب، هنادي علي، (2018)، مفهوم الفساد المالي والإداري ومدى تأثيره على النشاط الاقتصادي، بحث تخرج في العلوم الاقتصادية، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد.
14. صالح، عبد الرسول سعدن كريم، يحي فاروق، (2021)، واقع القطاع الصناعي في العراق ودوره في التنمية الاقتصادية للمدة (2010-2020)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية.
15. عبد العال، خيري عثمان فريز فرج، (2021)، السياسة الضريبية وأثرها على التصدير، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية,
16. عبد الواحد، السيد عطية، (1993)، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
17. العرقوبي، محمود علي أحمد،(2024)، دور السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الولايات المتحدة، الصين، سنغافورة .*مجلة كلية الحقوق – جامعة المنصورة، مج 14، ع89*.
18. غزاري، عماد، صغيري، سيد علي، (2020)، أثر الفساد على الإيرادات الضريبية في الدول ذات الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مج16، ع 24.
19. الفولي، أسامة،(2004)، النظام الضريبي بين النظرية والقانون المالي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
20. قطاوي، ميس ياسر إبراهيم، (2017)، الإعفاءات الضريبية وأثرها على تحقيق الأهداف الضريبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا.
21. منازع، حسين على محمد، (2021)، أثر الوعي المالي في وفرة الإيرادات الضريبية، مجلة، حقوق حلوان للدراسات المالية والاقتصادية، المجلد 45، العدد 45.
22. هاشم، حنان عبد الخضر، عبد ،حسين علي، (2011)، دراسة تحليلية حول أثر السياسة الضريبية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق، مجلة مركز دراسات الكوفة، ع2.
23. يوسفي، نورالدين، (2016)، أثر السياسة الضريبية على الاستثمار، مجلة الحقوق والحريات، ع3.

1. Editor Howell H, Taxing, The Financial Sector, Concepts, Issues, and Practices, Editor Howell H. Zee, International Monetary Fund, 2004.
2. Almosawi, S. S. Q., & Wahaib, B. A. (2024). *The role of taxes in developing the industrial sector in Iraq for the period (2015–2021)*. University of Baghdad, College of Administration and Economics, Department of Economics. **Published online** April 30, 2024